800 مليون دولار متوسط تحويلاتهم سنوياً

# 337 مليون دولار تحويلات الفلبينيين بالكويت في 5 أشهر بنمو سنوي 12,4٪

- 33٪ ارتفاعاً شهرياً بالتحويلات خلال مايو إلى 79 مليون دولار
- السعودية تتصدر دول الخليج بتحويلات الفلبينيين.. والكويت رابعاً
- 70٪ زيادة سنوية بتحويلات العمالة الفلبينية في البحرين

علاء مجيد

وصلت تحويلات العمالة الفلبينية في الكويت إلى 336,5 مليون دولار (102,4 مليون دينار) في الخمسة اشهر الماضية من العام الحالي، بارتفاع 12,4٪ سنويا مقارنة بـ 299,4 مليون دولار (91,1 مليون دينار) قاموا بتحويلها خلال الفترة نفسها من 2018، وذلك حسب البيانات الرسمية للبنك المركزي الفلبيني.

وشهد شهر مايو عودة في ارتفاع حجم التحويلات، حيث وصلت تحويلات العمالة الفلبينية في مايو الماضي إلى 78,8 مليون دولار (ما يعادل 24 مليون دينار) بارتفاع شهري 32,8٪، مقارنة بتحويل 59,3 مليون دولار (20,8 مليون دينار) في أبريل الماضي، ويبلغ متوسط تحويلات الفلبينيين سنويا نحو 800 مليون دولار.

وبحسب الإدارة المركزية للإحصاء، يبلغ إجمالي العمالة الفلبينية بالكويت 242,1 ألف فلبيني تقريبا، منهم 68٪ يعملون في القطاع العائلي أو ما يعرف بالخدم، ويشكل الفلبينيون بالكويت 6,4٪ من إجمالي الفلبينيين بالخارج وأغلب المهن التي يعمل فيها الفلبينيون بالكويت الخدمة والمبيعات.

### السعودية بالصدارة

وعلى صعيد تحويلات الفلبينيين من دول الخليج، فقد تصدرت السعودية القائمة بتحويلات بلغت 954,7 مليون دولار خلال الخمسة اشهر الماضية من العام الحالي، وبانخفاض سنوي 1,9٪، تلتها الإمارات بتحويلات بلغت 713,3 مليون دولار بتراجع سنوي 18,2٪، ثم قطر بتحويلات بلغت 341,9 مليون دولار بتراجع سنوي 19,6٪، فيما حلت الكويت في المركز الرابع.

وشهدت تحويلات العمالة الفلبينية من سلطنة عمان تراجعا سنويا بنسبة 8,9٪ منخفضة الى 88,1 مليون دولار في الخمسة اشهر من العام الحالي، مقارنة بـ 88,7 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وعلى العكس فقد ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية لدولة البحرين بنسبة 69,7٪ لتصل إلى 129,5 مليون دولار، مقارنة بـ 76,3 مليون دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

### شريان حياة

وتعد التدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج مصدرا مهما للتمويل الخارجي في الدول النامية، وتستحوذ دول الخليج على النصيب الأكبر من التحويلات للخارج عالميا، بعد الولايات المتحدة الأميركية، لاعتمادها على العمالة الوافدة في أغلب التخصصات.

وحسب تقرير حديث للبنك الدولي، فالتحويلات هي شريان حياة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ووسيلة فعالة للحد من الفقر لأنها توجه مباشرة إلى الأسر، علما ان الفلبين تحتل المركز الرابع في استقطاب تحويلات العمال بقيمة 33,8 مليار دولار خلال 2018.

يذكر انه تم إصدار مرسوم بالموافقة على اتفاقية بشأن تشغيل العمالة المنزلية بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية الفلبين والموقعة في الكويت بتاريخ 2018/5/11 ومن اهم بنودها عدم احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل وضمان حقوق العمالة وفق قانون الكويت والتزام صاحب العمل بتوفير المأكل والملبس وتسهيل فتح الحساب المصرفي للعامل وتسهيل عودة العمالة عند انتهاء العقود والالتزام بدفع الرواتب والحد الأدنى وفق قوانين الكويت.

بنهاية يونيو الماضي بنمو سنوي 1,2٪

# «بيتك»: الودائع تتخطى حاجز 44 مليار دينار لأول مرة بتاريخها

بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

المصدر: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية ارتفع في يونيو الماضي، وفق بيانات بنك الكويت المركزي، على أساس سنوي بنسبة 1,2٪ متجاوزة للمرة الأولى حاجز 44 مليار دينار، تزامنا مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4,8٪ على أساس سنوي، حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية في يونيو نحو 37,9 مليار دينار.

وبلغت قيمة النمو السنوي للودائع نحو 505,5 ملايين دينار، مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,5٪، فيما تراجعت الودائع الحكومية على أساس سنوي بشكل طفيف أي بنسبة 0,8٪.

وعند المقارنة على أساس شهري، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة بلغت 2,6٪ في يونيو أي ما يعادل 935,3 مليون دينار، مقارنة بـ 36,2 مليار دينار في مايو عام 2019، فيما تراجعت الودائع الحكومية بنحو 6,2٪.

وارتفعت حصة الودائع للقطاع الخاص حين مثلت حصة قدرها 84,3٪ من إجمالي الودائع في يونيو 2019 مقارنة بـ 84٪ في يونيو 2018، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 15,7٪ من إجمالي الودائع مقارنة بـ 16٪ في يونيو 2018.

### ودائع الخاص

حققت ودائع القطاع الخاص نموا في يونيو على أساس سنوي بنسبة 1,5٪ أي 559,2 مليون دينار حين تخطت حاجز 37,1 مليار دينار للمرة الثانية وتأتي في يونيو العام الحالي مقارنة بـ 36,6 مليار دينار في يونيو العام الماضي، في حين ارتفعت بنسبة 2,6٪ عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في مايو 2019 الذي بلغ 36,2 مليار دينار.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93,2٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلا عن نسبتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في يونيو 2018 البالغة نحو 92,4٪.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في يونيو 58,3٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 58٪ في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف والبالغة نحو 26,3٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يونيو 2019 مقارنة بـ 26,7٪ في يونيو 2018، بينما حافظت ودائع الادخار على حصتها من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مستحوذة على 15,3٪ في يونيو من العام الحالي مقارنة بنفس الحصة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يونيو 2018.

وبلغت الودائع تحت الطلب نحو 9,1 مليارات دينار في يونيو بزيادة 1,1٪ على أساس سنوي، وارتفعت ودائع الادخار بنحو 2,6٪ حين سجلت 5,3 مليارات دينار في يونيو 2019، أي بارتفاع قيمته 134,8 مليون دينار مقارنة بقيمتها في نفس الشهر من عام 2018، بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل بنحو 3٪ حين بلغت 20,2 مليار دينار في يونيو مقارنة بقيمتها في نفس الشهر من عام 2018. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يونيو على أساس سنوي بنسبة 2,4٪ حين بلغت 34,6 مليار دينار. على الجانب الآخر تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 9,4٪ حين بلغت 2,5 مليار دينار في يونيو 2019 مقارنة بـ 2,8 مليار دينار في نفس الشهر من عام 2018.

وتراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يونيو على أساس شهري بنسبة 2,6٪، بينما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 0,5٪، فيما ارتفعت الودائع لأجل بنحو 4,9٪ على أساس شهري.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يونيو على أساس شهري بنسبة 2,1٪ حين بلغت 34,6 مليار دينار مقارنة بـ 33,9 مليار دينار في مايو 2019. على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 9,1٪ وصولا إلى 2,5 مليار دينار مقارنة بـ 2,3 مليار دينار في مايو 2019.

### الودائع الحكومية

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 6,9 مليارات دينار في يونيو متراجعة على أساس سنوي بنسبة 0,8٪ بينما تراجعت على أساس شهري بنسبة 6,2٪ عن حجمها في مايو 2019 البالغ نحو 7,4 مليارات دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت إلى 96٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في يونيو العام الحالي مقارنة بـ 94,8٪ في يونيو العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4٪ مقابل 5,2٪ في يونيو عام 2018.

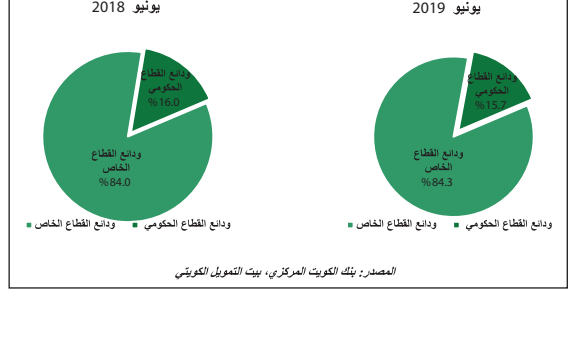


المصدر: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

مشاورات بين البلدين لإقامة مناطق تجارة حرة على الحدود وتعميق التعاون

# «بلومبيرغ»: العراق ينظر للكويت كملاذ آمن اقتصادياً

محمود عيسى

تناولت وكالة بلومبيرغ الإخبارية تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الكويت والعراق، مشيرة إلى زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى بغداد في وقت سابق من هذا الصيف، والتي سبقتها زيارة الرئيس العراقي برهم صالح للكويت للمرة الأولى في الشتاء الماضي، ثم التصريح الإيجابي الذي أدلى به رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي الشهر الماضي، والذي أكد خلاله على أن الآفاق والفرص المستقبلية بين البلدين أكبر بكثير من المخاوف والعقبات.

ومضت الوكالة إلى القول بأن بناء الثقة الديبلوماسية بين البلدين، له هدف استراتيجي كبير بالنسبة للعراق، الذي واجه أزمات إقليمية فضلا عن التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، حيث يعترف العراق بالكويت كملاذ آمن نسبيا، نظرا لاحتفاظها بعلاقات ودية مع مختلف الدول والاطراف المؤثرة في المنطقة، على نحو يسمح لها بتعميق العلاقات الاقتصادية مع العراق دون إثارة الشكوك أو المواقف غير المريحة.

### فرصة استثمارية

أما بالنسبة للكويت، فقالت الوكالة إن العراق طالما كان سوقا وفرصة استثمارية ضخمة على عتبة بوابة الكويت، فضلا عن كونه ابتعادا عن التوترات الأخرى في شبه الجزيرة العربية، حيث تشعر الكويت بأن العراق هو أحد الأماكن في المنطقة التي يمكنها أن تبسط فيها نطاق سياستها الخارجية.

ورأت «بلومبيرغ» أن هذا التداخل في المصالح يؤتي ثماره بالفعل لكلا البلدين، حيث يجري التخطيط بينهما لتطوير حقول نفط مشتركة، أحدهما في منطقة صفوان.

كما أن الكويت تساعد العراق في تطوير حقول الغاز في جنوب العراق، وبالنسبة لبغداد، فإن هذه المشروعات تحمل إمكانية تطوير إستراتيجية لصناعة الهيدروكربون تكون مستقلة عن المصالح النفطية للدول الأخرى في المنطقة.

وانتهت وكالة بلومبيرغ إلى القول بأنه خارج نطاق النفط، فقد وعدت الكويت بالاستثمار بكثافة في إعادة إعمار المدن العراقية التي تضررت بالحرب، إضافة إلى خطط لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة على الحدود، مما يتيح لكل جانب حرية الوصول إلى أسواق الطرف الآخر، ومن أجل ذلك زار وزيرا التجارة في كلا البلدين الشهر الماضي موقعا محتملا في صفوان لإحدى هذه المناطق المزمع إقامتها.

في غضون الـ 12 شهراً المقبلة

# «اويل اند غاز 360»: أستراليا ستتفوق على قطر كأكبر مصدر للغاز بالعالم

محمود عيسى

قال موقع اويل اند غاز 360 إن أستراليا ستتفوق خلال الأشهر الـ 12 المقبلة على قطر كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وذلك استنادا الى تقديرات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الاميركية.

وأضاف الموقع ان طاقة الغاز الطبيعي المسال الأسترالية وصلت إلى 11,4 مليار قدم مكعبة في اليوم هذا العام، أي أكثر من 4 أضعاف ما كانت عليه في 2011 كما تجاوزت طاقة قطر في هذا المجال. وكان إدارة معلومات الطاقة الأميركية صرحت في تقرير صدر يوم الاثنين بأن«أستراليا صدرت من الغاز الطبيعي المسال في نوفمبر 2018 وأبريل 2019 أكثر مما صدرت قطر، وخلال العام المقبل، وفي ضوء التركيز على المشاريع الأسترالية التي تم تشغيلها مؤخرا بكامل طاقتها، تتوقع الإدارة أن تصدر أستراليا من الغاز الطبيعي المسال بصورة مستمرة أكثر مما ستصدره قطر».

المستشار الكويتي

# تحديد الراتب حسب تقييم الوظيفة

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية
Abumishari1@yahoo.com

الراتب الذي يتقاضاه الموظف يجب أن يكون له حد أدنى وحد أقصى، ويعتمد تحديده على مستوى المعيشة والرواتب التي يتم دفعها في سوق العمل وتقييم الوظيفة، وهذه عناصر رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند وضع جدول رواتب للموظفين في أي جهة عمل سواء القطاع الحكومي أو الخاص أو النفطي.

وكثير من الدول تقوم بدراسة ميدانية وإحصائية لمستوى المعيشة، عن طريق معرفة أسعار السلع الاستهلاكية وتكاليف الأفراد الأخرى من كهرباء وماء وسكن وتعليم وصحة، وفي الكويت هناك مركز إحصاء حكومي يقوم بهذه الدراسات وينشرها سنويا.

وهناك أيضا دراسات تقوم بها شركات استشارية سنويا لمستوى الرواتب في بعض الدول وحسب طلب الحكومة أو قطاعات الأعمال الأخرى، كما أن هناك نظاما تم اعتماده منذ الستينيات في القطاع النفطي وفي الثمانينيات في بعض الجهات الحكومية وبعض القطاعات الخاصة، ويسمى نظام تقييم الوظائف، وتم تطبيقه في كثير من الدول وسبقتنا فيه الدول الأوروبية وإنجلترا والولايات المتحدة والمنظمة العالمية للأمم المتحدة وفروعها، كما تقوم منظمة العمل الدولية بهذا النوع من الدراسات والاستشارات.

وقد بدأ القطاع النفطي الكويتي بوضع جداول رواتب لكل شركة نفطية على حدة، ولكن بعدها بسنوات قامت بتوحيد الرواتب لكل القطاع النفطي بجدول رواتب واحد بعد دراسة مستوى الرواتب في سوق العمل الكويتي والخليجي، واعتمدت نظام تقييم الوظائف بالنقاط، وبعدها قامت بعض الجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة، مثل مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية، وبنك الكويت المركزي، والخطوط الجوية الكويتية، باعتماد نظام تقييم الوظائف لتحديد الراتب لكل وظيفة.

لذلك، أصبحت هناك فروقات رواتب بين الجهات الحكومية، ما سبب مشكلة زيادة ميزانية الباب الأول للرواتب، ومشكلة التوظيف للخريجين الكويتيين الذين ينتظرون التوظيف في هذه الجهات، وليس المعروض عليهم في وزارات الدولة ذات الميزانية الملحقة بجدول ديوان الخدمة المدنية، وهو ما يسمونه بالبطالة الاختيارية.

وفي ضوء ما سبق، جاءت دراسة البديل الاستراتيجي لسياسة الرواتب الجديدة بطلب حكومي لحل مشكلة فروقات الرواتب وتحديد تقييم لكل وظيفة، حسب نظام تقييم الوظائف بالنقاط الذي سبقته دراسة لمستوى رواتب سوق العمل، وتوصيف جميع الوظائف وتقييمها حسب النظام الجديد.

وبناء على ذلك، اقترحت جدول رواتب موحدا لكل الجهات الحكومية مثل القطاع النفطي، واصبح جاهزا للتطبيق منذ 2015، ولكن وللأسف اصبح هناك جدال ومناقشة بين بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي والحكومة ووجود ملاحظات لديهم عليه، مع أنني متأكد أن هذه الدراسة والنظام الجديد ستحل مشاكل كثيرة وتزيد رواتب الكثير من الخريجين والموظفين الكويتيين، إلا أن عدم الفهم الكامل والاستيعاب من بعض الأعضاء وخاصة الجوانب الفنية والمهنية للبديل الاستراتيجي، ورفض القطاع النفطي تطبيقه عليهم مع أنه مطبق عليهم منذ سنوات، عطّل وأخّر تطبيق البديل الاستراتيجي.